مجلة الريادة للبحوث والأنشطة العلمية
Al-Riyadah Journal For Researches And Scientific Activities
العدد العاشر
سبتمبر September 2024

الدعم النفسي والاقتصادي لذوي الاحتياجات الخاصة بعد الأزمات والكوارث

نجاة الطاهر الفرجاني
قسم التربية وعلم النفس / كلية الآداب والتربية / جامعة صبراتة
الإيميل الإلكتروني:mnajat064@gmail.com

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث على إلى إلقاء الضوء على الضرر النفسي و الاقتصادي الذي يعاني منه ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع وخاصة بعد حدوث الأزمات والكوارث الطبيعية، وتناولت الورقة التعريف بمفهوم الاحتياجات الخاصة، والضرر الاقتصادي وتحديد أبعاده، وأهميته وخاصة بعد حصول الأزمات والكوارث الطبيعية وقد تناولت هذه الورقة البحثية الضرر الاقتصادي والنفسي لذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع، حيث نهدف من خلالها إلى التعريف بالضرر الاقتصادي والنفسي لذوي الاحتياجات الخاصة، وتحديد أبعاده، وأهمية تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة اقتصاديا.

ولأن أهمية الضرر النفسي والاقتصادي لذوي الاحتياجات الخاصة لا تأتي من كونها مطلبا لهذه الفئة يرجى تحقيقها فحسب وإنما باعتبارها إحدى العوامل الأساسية المساهمة في تنمية المجتمع وتقدمه. علاوة على ذلك، نسلط الضوء على الضرر الاقتصادي والنفسي لذوي الاحتياجات الخاصة. وفي النهاية تم تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات.

المقدمة:

أحيت الأمم المتحدة في 3/ ديسمبر 2023 اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة بهدف زيادة الوعي المجتمعي بقضايا الإعاقة والتأكيد على إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في شتي مناحي الحياة.

وتدعو الأمم المتحدة إلى تفكيك الحواجز القانونية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها من العقبات التي تقف في طريق ذوي الإعاقة.

وقد اعتُمدت اتفاقية هيئة الأمم المتحدة لحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة وبروتوكولها الاختياري في 13 كانون الأول 2006م، وذلك في مقر هيئة الأمم المتحدة في نيويورك، وسُمح بالتوقيع عليها في 30 آذار 2007م، وصدّق على هذه الاتفاقية حتى اليوم 177 دولة، و92 دولة على أن تكون الاتفاقية بروتوكولاً اختياريّاً، حيث تُعتبر هذه الاتفاقية أداة تنمية دولية لا ترتبط فقط بذوي الاحتياجات الخاصة بل تنعكس على أسرهم بأكملها.

يشكل الأشخاص ذوو الإعاقة فئة من أكثر الفئات الاجتماعية تعرضاً للتهميش والمخاطر خلال الأزمات الإنسانية. وكثيراً ما يواجهون صعوبات كبيرة في الهرب أو الإجلاء عند حدوث حالة طارئة، حتى أن أفراد أسرهم أو مجتمعهم قد يهربون من دونهم أحياناً لعدم قدرتهم على مساعدتهم. فيبقون في مواجهة خطر التعرض لإصابات أخرى أو للوفاة.

ورغم المكتسبات التي حصل عليه المعاقون والتأكيد على حقوقهم، إلا أن هناك العديد من المشكلات التي ما زالت تتمثل في فقدان أو محدودية فرص العمل نتيجة وجود بعض الموانع التي تحول دون تفاعلهم مع المجتمع كالتحيز ضد الإعاقة والمعوقين والميل إلى الوصم والتنميط وبيروقراطية الإجراءات، أو تعذر وجود وسائل المواصلات المناسبة كما أن مدارس ومؤسسات التربية الخاصة – أحيانا– تقوم على فكرة العزل Segregation وبالتالي تفشل في تزويدهم بالمناهج التربوية العادية، مما يترتب عليه تدعيم فكرة الاستبعاد من فعاليات الحياة .**(القصاص،2012: 3)**.

مشكلة البحث:

لم يعد الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة ينضوي تحت مظلة الرحمة والإحسان والعطف، بل لأن المعاق إنسان قادر ولديه إمكانات بمستوى السليم، وإتاحة الفرصة له أن تجعل منه إنساناً ناجحاً وقادراً على منافسة الأصحاء في كافة المجالات، ويحظى ذوو الاحتياجات الخاصة بمختلف الإعاقات الجسدية والبصرية والذهنية باهتمام ودمج في المجتمع لإظهار طاقات هذه الفئة، وجعلها فئة منتجة في المجتمع تسهم بعملية التنمية الشاملة، ويرفع ذوي الاحتياجات الخاصة شعار "سمونا ما شئتم وأعطونا حقوقنا "**(الغمري، 2014)**

وتعرف الإعاقة Handicap بكونها فقدان أو تهميش أو محدودية المشاركة في فعاليات وأنشطة وخبرات الحياة الاجتماعية عند مستوي مماثل للعاديين وذلك نتيجة العقبات والموانع الاجتماعية والبيئية.

وبناء على ذلك فقد أقرت أغلب الدول بحقوق الأشخاص المعوقين، ما يتعرض له ذوي الاحتياجات الخاصة من الضرر النفسي والاقتصادي، ولأن أهمية دعمهم وتمكينهم اقتصاديا بعد حصول الكوارث الطبيعية لا تأتي من كونها مطلبا لهذه الفئة يرجى تحقيقها فحسب وإنما باعتبارها إحدى العوامل الأساسية المساهمة في تنمية المجتمع وتقدمه.

نسلط الضوء على ضرورة الدعم النفسي والاقتصادي نتيجة الضرر الذي يلحق بذوي الاحتياجات الخاصة، عقب حدوث الأزمات والكوارث.

أهداف البحث:

- تسليط الضوء على ما يتعرض له ذوي الإعاقة من أضرار نفسية واقتصادية عقب حدوث الازمات والكوارث.
- الخروج بنتائج واقعية وتوصيات مهمة تعالج المشاكل التي يتعرض لها ذوو الاحتياجات الخاصة بعد تعرضهم للكوارث والأزمات.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث بالتعرف على الأضرار النفسية والاقتصادية، والحاجة إلى دعم ذوي الاحتياجات الخاصة نفسيا إلى جانب تمكينهم اقتصاديا، وخاصة بعد حلول الازمات والكوارث.

مصطلحات البحث:

الأطفال ذوو الاحتياجات الخاصة: كل فرد يعاني من إعاقة عقلية، سمعية، بصرية، حركية، أو متعددة، بحيث يختلف أداء هذا الفرد عن أداء أقرانه في نفس العمر، ويحتاج للخدمات التربوية والصحية والنفسية النى تساعده في التكيف.

ومن الناحية الاجتماعية والنفسية يشير مفهوم ذوي الاحتياجات الخاصة الى الافراد الذين وجدو انفسهم تحت سيطرة العجز والخلل العضوي وهم في امس الحاجة الى عمليات التأهيل وخدمات التربية الخاصة من اجل تحقيق التوافق النفسي والاجتماعي في الحياة الاجتماعية التي تحيط بهم. **(العدل،2013ص20-19)**

الدعم النفسي والاقتصادي: عملية توفير جميع أشكال المساندة والمساعدة لأسر الأطفال ذوي الإعاقات وتتضمن الخدمات الرسمية التي نقدم من الأخصائيين والجمعيات الخاصة والعامة. **(منصور، 23:2009)**

الدراسات السابقة:

- وبحث عبيدات (2009) "الصعوبات التي تواجه تشغيل الأشخاص المعوقين ذهنيا في دولة الإمارات العربية المتحدة "، وأشارت النتائج إلى أن أهم المعوقات تمثلت: بالنظرة السلبية للمعوقين من المجتمع المحيط، وعدم ثقة أصحاب العمل في قدرة المعوقين، وعدم وجود تعديل في الأدوات المساعدة على العمل، وعدم مناسبة برامج التدريب لسوق العمل، وتخوف أولياء الأمور من تعرضهم للخطر أو المضايقات.

- دراسة مصباح جلاب ورمضان خطوط، (2017) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الصعوبات الاجتماعية والنفسية التي تواجه الشباب ذوي الإعاقة في مؤسسات عملهم، على عينة من 15 شابا معاقا يعملون في مؤسسات القطاع العام، وتمثلت أداة الدراسة في استبيان يتكون من 28 عبارة مقسمة إلى محورين: محور الصعوبات الاجتماعية، محور الصعوبات النفسية. توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: يواجه الشباب ذوي الإعاقة في مؤسسات عملهم صعوبات اجتماعية بدرجة كبيرة. كما يواجه الشباب ذوي الإعاقة في مؤسسات عملهم صعوبات نفسية بدرجة كبيرة.
- دراسة أمل رياض محمد شاهين (2021). تهدف الدراسة إلى معرفة أهم البرامج التي تقدمها المؤسسات المختلفة بالدولة لزيادة الدعم النفسي للأسر حيث تواجه أسر الأطفال من ذوي الاحتياجات الكثير من التحديات على المستوى الأسري والمجتمعي مما يؤثر بالسلب على علاقات تلك الأسر مع بعضها البعض أو علاقاتها بالأخرين وبالمجتمع المحلي مما يدعوا لتكاتف جهود الدولة ممثلة في مؤسساتها المختلفة لتقديم أنواع الدعم المختلفة وعلى رأسها الدعم النفسي والمساندة النفسية، وخرجت النتائج تؤكد أنه في مقدمة الاحتياجات النفسية كيفية التغلب على المشاكل بين الزوج والزوجة وعدم وجود معلومات كافية عن الإعاقة وكيفية التعامل معها ولا توجد دورات توعوية عن المشكلات المحتمل حدوثها بسبب وجود إعاقة في الأسرة لأحد أفرادها.
- هدفت دراسة هلات محمد نعمان 2022 إلى معرفة مستوى الدعم النفسي والاجتماعي لأسر الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة في مركز محافظة دهوك، ولغرض تحقيق أهداف البحث استخدمت الباحثة المنهج الوصفي والاستبانة أداة لها، تكون مجتمع البحث من الأسر التي لديها فرد من ذوي الاحتياجات الخاصة ملتحق بإحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية في مركز محافظة دهوك، وأظهرت النتائج أن مستوى الدعم النفسي والاجتماعي لأسر أفراد ذوي الاحتياجات الخاصة بشكل عام كان متوسطاً، وخرجت الدراسة بعدد من التوصيات والمقترحات ومنها زيادة الدعم والمساندة من قبل الجهات الرسمية وغير الرسمية لهذه الأسر.
- هدف دراسة محمد محمد على (2023) لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع، وذلك من خلال برامج تحفيزية وأطر تنموية مدعومة من منظمات إنسانية تطوّر من مهاراتهم وتجعلهم يتطلّعون للأفضل ويعتمدون على أنفسهم ويتساوون مع أفراد المجتمع الذين يتجاهلونهم أحيانًا. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحلول والمقترحات الإيجابية التي تَحُدُّ من النظرة

التي لا تجد فيها هذه الفئة المميزة بمواهبها المتعدّدة واحتياجاتها التي تتطلّع لها كغيرها اهتمامًا كافيًّا من المجتمع والمسؤولين. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج المهمة ومنها: يجب أن يُعطى المعاق حقه كاملاً دون الانتقاص منهم، وأوصت الدراسة بضرورة إنشاء وزارة مستقلة متكاملة الهيئات والإدارات تعني بشؤون ذوي الحاجات الخاصة وتركِّز على حل مشاكلهم وإعادة تأهيلهم في المجتمع

المشاكل التي يواجها ذوي الإحتياجات الخاصة ما بعد الكوارث والأزمات.

يواجه ذوي الاحتياجات الخاصة عديد المشاكل وذلك بحسب البيئة التي يتواجدون فيها، والبيئة التي ينشؤون بها، وتزداد هذه المشاكل وما يصاحبها من ضرر نفسي واقتصادي مع الأزمات والكوارث ومنها:

- **مشاكل الشخص المعاق في بيئة العمل**

من أكبر المشاكل التي يواجها الشخص ذو الإعاقة في بيئة العمل، هي عدم توفر البيئة المناسبة له، أو عدم تقبل الآخرين لإعاقته، فبيئة العمل هي أساس مهم جداً للأشخاص المعاقين لضرورة ضمان عملهم بشكل صحي وجيد.

- **مشاكل الشخص المعاق في المدرسة**

تتنوع مشاكل الطلبة المعاقين في المدارس بحسب المدرسة التي سينتقلون للدراسة فيها، لو كانت المدارس متخصصة بأصحاب الإعاقات فغالباً ما تكون مشاكلها محصورة بالكوادر التدريسية، وكيفية تعاملها مع الأشخاص المعاقين، أما لو كانت المدارس ليست مُخصصة للمعاقين، فمشاكلها تتنوع كالتعامل مع باقي الأطفال وعدم تقبل الآخرين لهم، أو عدم تواجد جودة تعليمية مناسبة للمعاقين، وغيرها الكثير.

- **مشاكل تتعلق بصعوبة الحصول على الأدوات المساعدة للمعاقين**

في كثير من الأماكن يصعب الحصول على الأدوات المساعدة للمعاقين بسبب عدد من العوائق المختلفة أكثرها العوائق المالية، وذلك يُصعب عليهم أيضا إكمال حياتهم بشكل طبيعي. وخاصة المناطق التي المتضررة من الأزمات والكوارث، كثيراً ما يكون من النادر وصول أدوات المعاقين إليها، ولهذا يعاني معظم المعاقين فيها من إعاقاتهم أكثر من غيرهم في باقي المناطق. (العجمي، البتال.2017) .

الخدمات الاقتصادية التي يمكن تقديمها لذوي الاحتياجات الخاصة

– توفير الأجهزة التعويضية المناسبة للإعاقة، التي فقدت بفعل الكارثة منها الكراسي المتحركة، والعكاكيز، والسماعات، والنظارات الطبية، إلى غير ذلك من الأجهزة المساعدة التي لا يمكن الاستغناء عنها.

– التدريب على مهن مناسبة، وذلك بإلحاق الأشخاص أصحاب الهمم بمراكز التأهيل الشاملة أو بمراكز تدريب ومساعدتهم في فتح مشاريع يمكنهم الاستفادة منها ماديا.

– منح الأشخاص أصحاب الهمم، شهادات تأهيل على مهن مناسبة لإعاقتهم وقدراتهم المتبقية، لتمكينهم من العمل ضمن نسبة الـ 5 % في أي مكان يستقرون به بعد الكارثة.

– منح الأشخاص أصحاب الهمم، بطاقات إثبات شخصية معاق، لتمكينهم من الاستفادة من الخدمات والتيسير، الذي يقدم لأصحاب الهمم، كالحصول على المعاشات الضمانية، والمساعدات الشهرية.

– تسهيل عملية الربط والتواصل مع الجهات ذات العلاقة للاستفادة من خدماتها.

الحاجة إلى تقديم الدعم النفسي والاقتصادي لذوي الاحتياجات الخاصة.

يقصَد بالدعم النفسي لذوي الاحتياجات الخاصة توفير الإرشاد النفسي والمعنوي لهم من أجل إثراء حياتهم وتحسين جودتها.

يُعدُ تقديم الدعم النفسي لذوي الاحتياجات الخاصة من أهم أساليب وأدوات الدعم التي يُمكن تقديمها لهذه الفئة من المجتمع.

ومما لا شك فيه أن ذوي الاحتياجات الخاصة وعائلاتهم من أكثر الفئات احتياجاً إلى أساليب الدعم النفسي وخاصة بعد الأزمات والكوارث، نظراً للمعوقات الجسدية والنفسية التي يمرون بها بشكل مستمر يومياً، وتمنعهم من ممارسة حياتهم بشكل طبيعي.

ويزداد احتياج النازحين واللاجئين من ذوي الهمم بشكل خاص إلى الدعم النفسي والاقتصادي، وذلك بسبب التحديات المعيشية الصعبة في تلك المجتمعات.

ولذلك يعد الدعم النفسي والاقتصادي ضروريًا للأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة لعدة أسباب وهي كالتالي:

أولا: يمكن أن يساعد الدعم النفسي والاقتصادي، بما في ذلك الاستشارة والعلاج والمشاركة الاقتصادية، الأفراد ذوي الإعاقة على بناء الثقة بالنفس وتطوير آليات التكيف وتعزيز الشعور بالاكتفاء والمشاركة داخل مجتمعاتهم.

ثانيًا: يمكن للدعم النفسي والاقتصادي أن يساعد الأفراد ذوي الإعاقة في الوصول إلى الموارد العاطفية والاجتماعية والاقتصادية التي يحتاجون إليها للتغلب على تحديات الإعاقة. يمكن أن يشمل هذا الدعم العلاج الأسري ومجموعات دعم الأقران وبرامج الإرشاد.

ثالثا: يمكن للدعم النفسي الاقتصادي أن يساعد الأفراد ذوي الإعاقة على تطوير إحساس إيجابي بالهوية والشعور بالتمكين لتحقيق أهدافهم وتطلعاتهم. بشكل عام، يلعب الدعم النفسي والاقتصادي دورًا حاسمًا في رفاهية ونوعية حياة الأفراد ذوي الإعاقة. **(منصور، 55:2009)**

أنواع الدعم النفسي المتاحة لذوي الاحتياجات الخاصة:

أشارت **الكاشف (2007)** أن هناك مجموعة من الاحتياجات الأسرية لذوي الإعاقة منها الاحتياجات المعرفية، والمادية، وتوفير الخدمات، ورعاية الطفل، ورعاية الأبناء العاديين، والحاجة لدعم الزوج، والحاجات المرتبطة بدعم المجتمع، والحاجة للترويح عن النفس وواقات الفراغ في أنشطة اجتماعية وترفيهية. يوجد الكثير من أدوات الدعم النفسي التي يُمكن من خلالها مُساعدة ذوي الاحتياجات على تخطي مُشكلاتهم النفسية وخاصة بعد حصول الأزمات والكوارث الطبيعية. تلك الأدوات تتضمن الآتي:

– الاستشارة الفردية أو العلاج النفسي: يركزّ هذا النوع من الاستشارة على مساعدة الفرد في إدارة عواطفه ومعالجة أفكاره وتحسين مهارات الاتصال لديه.

– العلاج الجماعي: يوفر هذا النوع من العلاج مكاناً آمنا للأشخاص ذوي الإعاقة لمناقشة تجاربهم ومشاعرهم مع أشخاص آخرين عاشوا مواقف مماثلة.

– مجموعات الدعم: هي تجمعات منظمة للأشخاص ذوي الإعاقات المتماثلة،والذين يجتمعون لتبادل الخبرات وتقديم الدعم لبعضهم بعضا.

– التدريب على الحياة اليومية: يساعد هذا النوع من الخدمة الأفراد ذوي الإعاقة على تحديد الأهداف ووضع خطط عمل للوصول إلى تلك الأهداف.

– العلاج السلوكي المعرفي: يساعد هذا النوع من العلاج الأفراد في تحديد وتغيير أنماط السلوك غير المفيدة.

– الأدوية والتدخلات الطبية: يمكن وصفها لعلاج مشاكل الصحة العقلية أو المساعدة في إدارة أعراض الإعاقة.

– الرعاية المؤقتة: يوفر هذا النوع من الرعاية راحة مؤقتة لأسر الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

– برامج دعم الأقران: تساعد هذه البرامج الأفراد ذوي الهمم في التواصل مع الموجهين والأشخاص الآخرين ممن لديهم معوِّقات مُماثلة. **(الكاشف،2007 :78)**

التحديات التي تواجه عملية الدعم النفسي والاقتصادي ما بعد الأزمات والكوارث.

بالنظر إلى حجم تلك الكوارث يغدو التصدي لها والتعافي منها فيما بعد أمرا بالغ الصعوبة، فهي تخلف وراءها الناجين والجماعات المحلية المتضررة في حالة من الكمد والحزن على فقدان أرواح غالية إضافة إلى فقدان سبل الرزق، وتجد الأمم والحكومات نفسها في مواجهة المهمة الجسيمة المتمثلة في إصلاح ما دُمّر من أصول اقتصادية واجتماعية وإعادة بنائها.

ولسرعة التعافي أهميتها. ويصدق هذا بوجه خاص في حالة البلدان النامية حيث لا تكون سبل الرزق مضمونة حتى مع انعدام الكوارث.

وعندما تمضي عملية الإعمار في مرحلة ما بعد الكارثة بخطى بطيئة تكون الشدة الاقتصادية والحرمان الذي تعاني منه الأسر والجماعات المحلية ويستمران لأمد طويل.

ولقد كشفت الدراسات التي أُجريت بعد خمس سنوات من اجتياح إعصار نرجس لميانمار أن ما يربو على نصف الأسر المعيشية الناجية لم تستطع بعد تعويض زوارق الصيد والماشية التي أتت عليها العاصفة.

ولنوعية التعافي الاقتصادي أيضا أهميتها. فغالبا ما ينظر إلى الكوارث الطبيعية باعتبارها تتيح فرصة" لإعادة البناء على نحو أفضل"– سواء تعلق الأمر بالمساكن أم الطرق أم المدارس أم المستشفيات.

إلا أنه من المهم توضيح المقصود بكلمة "أفضل"، وذلك أن إعادة بناء المساكن والبنى التحتية العامة وفقا لمعايير السلامة العليا التي تحد من خطر الكوارث يعد أمرا حيويا من شأنه أن يقلل في المستقبل إلى أدنى حد الخسائر البشرية والاقتصادية لأي كارثة، ويساعد على تهدئة مخاوف الناجين وامتصاص صدمتهم وهم يسعون إلى إثبات وجودهم من جديد في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

(ساجدة أبو صوي، أبريل 2014) Mawdoo3.com .

التمكين الاقتصادي لذوي الاحتياجات الخاصة ما بعد الأزمات

يؤدي المجتمع دوراً حاسماً في دعم الأشخاص ذوي الإعاقات، إنه ضروري لتعزيز الوعي والفهم والقبول لهؤلاء الأفراد والتحديات الفريدة التي يواجهونها.

يهدف التمكين بصفة عامة إلى إكساب الفرد القدرة على اكتشاف ذاته، وما يمتلكه من قدرات ومهارات

والتي يصل من خلالها إلى نوعية الحياة التي يرغب فيها، ولا تعني التنمية الحصول على المزيد بل التطور نحو الأفضل، وزيادة الخيارات المتاحة وتحسين فرص الوصول إلى الخدمات والسلع وتعزيز قدرات الأفراد.

يمكن للمجتمع توفير أماكن الإقامة والموارد والفرص للأفراد ذوي الإعاقات؛ ليعيشوا حياة مُرضية، ومن المهم أيضًا أن يقوم المجتمع بالقضاء على الوصمة والتمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقات، وضمان احترام حقوقهم واحتياجاتهم ومعالجتها.

وقد ذكرت **هيومن رايتس ووتش بمناسبة اليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة (3 ديسمبر/كانون الأول 2015) .** "" إن المعاقين باتوا يواجهون مشاكل أكبر تتعلق بالهجر والإهمال وعدم المساواة في الحصول على الغذاء والرعاية الصحية أثناء النزاعات والنزوح، إن "مشكلة ذوي الاحتياجات الخاصة من المشاكل التي ترتبط بقضايا التنمية ومشكلاتها.

كما أكدت القوانين على توفير المشاريع التي من شأنها تحسين إمكانية الوصول من خلال أنشطة مثل تجديد والبناء وتعديل وتحديث المباني، والسيارات للاستخدام، وإدخال تحسينات على تكنولوجيا المعلومات، ووضع جهاز اتصالات لضعاف السمع.

إن ارتفاع نسبة ذوي الاحتياجات الخاصة تعد هدرا للطاقات البشرية، لذا أخذت دول العالم الثالث بالتخطيط لإدماجهم في المجتمع والعمل على تغير الاتجاهات والقيم والأيدولوجيا العامة نحو الإعاقة والمعوقين، وطورت سياستها الاجتماعية والاقتصادية نحو تقدم أفضل.

وحيث ترتكز التنمية المستدامة على تنمية رأس المال البشري والمتمثل هنا في الإنسان المعوق بما ينعكس على مشاركته في التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، في ظل تطور الأبحاث العلمية وظهور العديد من التحولات الاجتماعية التي أوضحت أهمية هذه الفئة والتي دعت إلى أنه لم يعد الحديث عن شخص معوق بل عن مجتمع معوق، إذا وقف ضد بنيه ولم يوفر الفرص الملائمة لهم. (Edwards, 2010: 119)

أسباب تستدعي تمكين المعوقين اقتصاديا

يقصد بالتمكين إكساب ذوي الاحتياجات الخاصة مختلف المعارف والاتجاهات والقيم والمهارات التي تؤهلهم للمشاركة الإيجابية الفعالة في مختلف أنشطة وفعاليات الحياة الإنسانية إلى أقصى حد

تؤهله لهم إمكانياتهم وقدراتهم، إضافة إلى تغيير ثقافة المجتمع نحو المعاقين والإعاقة من ثقافة التهميش إلى ثقافة التمكين.

- العبء المتواصل على أسرة المعاق.
- التفاوت وعدم المساواة –أحيانا – بين الأشخاص العاديين والمعوقين في الخدمات المقدمة.
- وجود قوانين وتشريعات تحمي حقوق الأشخاص المعوقين.
- الاعتراف بوجود قدرات خاصة للأشخاص المعوقين.
- الارتقاء بالكفاءة الإنتاجية للأشخاص المعوقين وتحسين مهاراتهم في العمل.

وتشير العديد من الأبحاث إلى أن مشكلات المعاق الحياتية والتوافقية لا ترجع إلى الإصابة أو الإعاقة في ذاتها، بل تعود بالأساس إلى الطريقة التي ينظر بها المجتمع إليهم، وتفسر المداخل التقليدية الإعاقة بوصفها موضوعا طبياً، حيث تنحصر أي محاولة للتعامل مع أو التخلص من الصعوبات التي يعاني منها ذوي الاحتياجات الخاصة على ما يعتقد أنها لسبب في الإعاقة والمشكلات المرتبطة بها **(القصاص،2012: 7)**.

ويساهم عدم توفر بيانات عن الأشخاص ذوي الإعاقة في تعريضهم للإقصاء في حالات الطوارئ. ومن المشاكل التي تعوق جمع البيانات في حالات الطوارئ صعوبة وصول المساعدة الإنسانية، وسرعة التحركات السكانية، واستخدام بيانات أولية غير حديثة أو غير موثوقة.

وبعدم توفر البيانات الدقيقة والتفصيلية والحديثة، قد يسيء صانعو القرار تقدير عدد الأشخاص ذوي الإعاقة واحتياجاتهم، فيزداد احتمال إقصائهم من تدابير الاستجابة والإنعاش.

على الرغم من أن أي شخص يتأثر بأزمة ما يحتاج إلى مساعدة، إلا أن المخاطر التي يواجهها ذوي الاحتياجات الخاصة دائما أكبر، فالصعوبات التي تخلفها الحروب والكوارث الطبيعية وغيرها من المخاطر الأخرى تزيد من الحواجز الجسدية وصعوبات التواصل وغيرها من الصعوبات التي يعانون منها فعلى سبيل المثال لا الحصر، كثيرا ما يواجه المعاقون صعوبات في الحصول على مساعدات لأن المنشئات غير مهيأة بشكل يسمح لفاقدي البصر أو مستعملي الكراسي المتحركة بالتنقل دون مساعدة، فضلا على أن المعلومات ليست في متناول الجميع.

مفهوم الاحتياجات الخاصة

تُعرّف الاحتياجات الخاصة بأنّها جميع الحالات التشخيصية للأفراد الذين يُعانون من إعاقةٍ ما تحدُّهم من القيام ببعض الأنشطة الطبيعية، حيث يتطلّب هذا الفرد العناية الخاصة التي تُساعده على الاندماج مع المجتمع المحيط به، كما يحتاج غالباً المسؤولين عن ذوي الاحتياجات الخاصة إلى المساعدة من قِبل الجهات المختصة لإرشادهم إلى كيفية التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة، كما تشمل حالات الاحتياجات الخاصة جميع الحالات التي تتعافى بسرعة حتى الحالات غير المرجو شفاؤها، وتتواجد في كل مجتمع من المجتمعات فئة خاصة تتطلب تكيف خاص مع البيئة التي يعيشون فيها نتيجة لوضعهم الصحي الذي يوجد به خلل ما، وهذا التكيف لا يأتي من قبلهم بل يقع عاتقه علي من يحيطون بهم بتوجيه الاهتمام لهم مثلهم مثل أي شخص طبيعي يمارس حياته، وخاصة في الظروف الغير معتادة، والشخص المعاق فهو الشخص المصاب بنقص في جسمه أو الذي يبدي قصوراً عقلياً بحيث لا تكون الإمكانيات لاكتساب أو لحفظ عمل ما، أي أن المعاق هو الشخص الذي يبدي عجزاً أو قصوراً في مقدرته البدنية أو العضوية أو العقلية. **(شكور، 13:2005)**. ويعاني المعوقون في الدول الناشئة ومنها دولتنا ليبيا من تصنيف اجتماعي يستند إلى مفاهيم عامة خاطئة حول طبيعة وقدرات ذوي الاحتياجات الخاصة. ولذا يتعين علينا في مجتمعنا المحلي العمل من أجل التغلب على الحواجز الاجتماعية، والمادية، والبنية التحتية التي تمنع المعوقين من الحصول على التعليم، والرعاية الصحية، والفرص الاقتصادية، والمساهمة الإيجابية في مجتمعهم بما يناسب القدرات الصحية والجسدية لذوي الاحتياجات الخاصة.

وبالنظر إلى حجم تلك الكوارث يغدو التصدي لها والتعافي منها فيما بعد أمرا بالغ الصعوبة، فهي تخلف وراءها الناجين والجماعات المحلية المتضررة في حالة من الكمد والحزن على فقدان أرواح غالية إضافة إلى فقدان سبل الرزق. وتجد الأمم والحكومات نفسها في مواجهة المهمة الجسيمة المتمثلة في إصلاح ما دُمّر من أصول اقتصادية واجتماعية وإعادة بنائها. ومن ثم يتحتم علينا أن نفهم بوضوح تحدي التنمية الاقتصادية في مرحلة ما بعد الكارثة.

والمعوق (ذوي الاحتياجات الخاصة) جزءا من المجتمع، له حقوق وعليه واجبات، وأن الإنسان ينال حاجاته الأساس حسب عمله، فإن عجز فتتولى أسرته أو مجتمعه أو دولته ذلك، فلا يجوز أن يظل محتاجا أو متسولا.

وقد كفلت القوانين الدولية حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، ومن بين تلك الحقوق ما ترتب على الضرر الاقتصادي لديهم. **هيومن رايتس ووتش بمناسبة اليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة (3 ديسمبر/كانون الأول 2015)**

الحقوق المكفولة لذوي الاحتياجات الخاصة.

– يحقّ لذوي الاحتياجات الخاصة –**وفقاً لحقوق الإنسان المنصوص عليها عالمياً**–التمتّع بجميع الحقوق المدنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.

– تعترف جميع الدول التي تلتزم باتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بأهمية حصول الأشخاص الذين يُعانون من إعاقةٍ ما سواء كانت عقلية أو جسدية على حياة كريمة ولائقة تضمن كرامتهم وتُساهم في توفير الظروف اللازمة لتسهيل اعتمادهم على أنفسهم ومشاركتهم بأنشطة المجتمع.

–تعترف دول الأطراف التي تلتزم باتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أيضاً بأنّ ذوي الاحتياجات الخاصة يحقّ لهم الحصول على عنايةٍ خاصة ضمن الموارد المتاحة؛ لتقديم العون والمساعدة بما يتناسب مع احتياجاتهم، على أن يُدعم أيضاً الأشخاص المسؤولين عن رعايته سواء كانوا الوالدين أو غيرهم.

– يُعدّ توفير السلامة ضرورياً لذوي الاحتياجات الخاصة؛ وذلك لسهولة تعرّضهم للأذى، فلا بدّ من الاهتمام بهذا الجانب، وتعليم الأشخاص المسؤولين الإجراءات اللازمة التي من الواجب فعلها عند تعرّض ذوي الاحتياجات الخاصة للخطر أو التهديد بأيّ شكل كان.

– يحقّ لذوي الاحتياجات الخاصة توفّر التكنولوجيا المساعدة التي تُساهم في زيادة تفاعلهم مع المجتمع بشكل كلي، والتي تُساهم في تسهيل مهام الحياة اليومية عليهم، وتعزيز الاستقلال الوظيفي لهم، مثل: العدسات المكبرة، أو أجهزة الحاسوب الذكية، وغير ذلك. (حميدي بن عيسى، 2016 :34)

النتائج:

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج ومنها:

1– علينا أن نسعى جميعا أفرادا وجماعات وحكومة بالدرجة الأولى إلى تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الحصول على فرص عمل مناسبة وتعليم يضمن استقلاليتهم واندماجهم بوصفهم عناصر فاعلة في المجتمع.

2- تزويدهم بكل التسهيلات والأدوات التي تساعدهم على تحقيق النجاح واستثمار الطاقات الكامنة بما يتناسب مع قدراتهم وإمكاناتهم وذلك من خلال التنوع في مجالات التدريب المهني بما يتوافق مع قدرات كل فئة واحتياجاتها.

3- توظيف الخدمات الطبية، والاجتماعية، والنفسية، والتربوية، والمهنية، لمساعدة المعوق في تحقيق أقصى درجة ممكنة من الفاعلية الوظيفية.

4- تمكينهم من التوافق مع متطلبات بيئتهم الطبيعية والاجتماعية، وكذلك تنمية قدراتهم للاعتماد على أنفسهم وجعلهم أعضاء منتجين في المجتمع ما أمكن ذلك.

التوصيات:

1- إنشاء قاعدة بيانات على مستوى الدولة الليبية بالعموم وفي كل بلدية خاصة .

2- دعم البحث العلمي الرصين لقضايا الإعاقة بأنواعها من خلال الفرق العلمية البحثية المتوافرة في الأقسام العلمية بالجامعات الليبية .

3- تشجيع ودعم البحث العلمي المتعلق بالحد من مخاطر الكوارث والأزمات وتقييمها، والتنبؤ بها وتعزيز الروابط بين العلوم والسياسات والإدارة .

4- إنشاء وتأسيس شيكات للدعم النفسي والاقتصادي لذوي الاحتياجات الخاصة ولأسرهم لتبادل الخبرات فيما بينهم .

5- تقديم الدعم المادي والنفسي والمساندة الاجتماعية من قبل الحكومة والاهتمام بتوفير المعلومات حول الخدمات المتاحة والمقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة وأسرهم .

6- توفير الأجهزة والوسائل المعينة التي تساعد اسر ذوي الاحتياجات الخاصة على إدماج أطفالهم من ذوي الاحتياجات مع المجتمع .

7- إنشاء مراكز التدريب والتأهل المهني لإكساب ذوى الاحتياجات الخاصة المهارات التي تمكنهم من العمل المهني بمختلف صيغه لمساعدتهم علي الحياة المستقلة .

8- ينبغي أن يهتم الإعلام بتصميم برامج ثقافية واجتماعية لذوي الاحتياجات الخاصة لتقديم كافة المعلومات لهم ولأسرهم .

المراجع

1- أمل رياض محمد شاهين دور مؤسسات الدولة في دعم الصحة النفسية لأسر ذوي الاحتياجات الخاصة في ضوء رؤية 2030. المجلة العربية لعلوم الإعاقة والموهبة، المجلد الخامس _ع (18) أكتوبر 2021

2- العجمي، ناصر، البتال، الجوهرة (2017). الصعوبات التي تواجه توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة الفكرية من وجهة نظر العاملين في معاهد وبرامج التربية الفكرية بمدينة الرياض .*مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية* (14)*4*

3- الغمري، ياسمين. (2014). ذوي الاحتياجات الخاصة في يومهم العالمي: سمونا ما شئتم وأعطونا حقوقنا. جريدة البديل: ديسمبر.

4- القصاص، محمد مهدي. (2012). التمكين الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة: دراسة ميدانية. المؤتمر العربي الثاني "الإعاقة الذهنية بين التجنب والرعاية"، :1 25.

5- الكاشف، إيمان، فؤاد (2007). حق أسر الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في الحصول على الخدمات الإرشادية، ورقة عمل قدمت للمؤتمر العلمي الأول كلية التربية جامعة بنها.

6- حميدي بن عيسى،2016. الحماية القانونية لذوي الاحتياجات الخاصة، رسالة ماجستير، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، الجمهورية الجزائرية.

7- ساجدة أبو صوي، أبريل2014، Mawdoo3.com)

8- شاهين، أمل رياض محمد)2021(. دور مؤسسات الدولة في دعم الصحة النفسية الأسر ذوي الاحتياجات الخاصة في ضوء رؤية 2030 . المجلة العربية للإعاقة والموهبة، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر، مج 5، ع18، ص ص 91 – 108.

9- شكور، خليل. (2005). التوافق النفسي عند المعاق. بيروت: الدار العربية للعلوم.

10- عبيدات، روحي. (2009). الصعوبات التي تواجه تشغيل الأشخاص المعوقين في دولة الإمارات العربية المتحدة. مجلة عالمي: تصدرها وزارة الشئون الاجتماعية، إدارة رعاية وتأهيل المعوقين،3 76.87

11- عادل محمد العدل: الإعاقة والاضطرابات النفسية وأساليب التربية الخاصة، ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2013.

12- محمد مراح. أصحاب الاحتياجات الخاصة (رؤية تنموية)

13- مصباح جلاب. رمضان خطوط. الصعوبات التي تواجه الشباب ذوي الإعاقة في مؤسسات عملهم) –دراسة ميدانية بولاية المسيلة– مجلة حقائق للدراسات النفسية والاجتماعية، Volume 4, Numéro 16, Pages 43–56 2019

14- منصور، طلعت (2009) الدعم الاجتماعي النفسي لأسر الأشخاص من ذوي الإعاقة، ط2، دار الشارقة. الإمارات

15- محمد على وآخرون، (2023)، معوّقات تمكين ذوي الاحتياجات الخاصّة في المجتمع وحلولها من خلال البرامج التّحفيزيّة والأطر التّنمويّة: دراسة وصفيّة من منظور شرعي. مجلة إدارة وبحوث الفتاوي.

16- هلات محمد نعمان. (2022). الدعم النفسي والاجتماعي لأسر الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة في مركز محافظة دهوك. المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، (35)، 49–62.

17- من الموقع الإلكتروني: www.c–we.org/ar/s.news.asp?t=3&nid=1522570

Reference

Mahmoud Mohamed Ali Mahmoud Edris, Journal of Fatwa Management and ;Research Jurnal Pengurusan dan Penyelidikan Fatwa . January 2023 January 2023.28(1):149_ 168.

Edwards, D., Rentschler, R., Fujimoto, Y., & Le, H. (2010). Why Has the Rising Economic Tide Failed to Float the Disability Employment Boat? A call to action: Business, community, government and people power. International Journal of Diversity in Organisations, Communities and Nations, 10(1), pp. 117-127.